بالتزامن مع عودة تفشي الفيروس بتسارع أكبر من الشهور الماضية

تباين أسعار النفط ترقباً لاجتماع «أوبك+» غداً

تباينت أسعار النفط الخام في التعاملات الصباحية، أمس الإثنين، ترقبا لاجتماع اللجنتين الفنية والوزارية لمراقبة خفض إنتاج النفط، بالتزامن مع عودة تفشي الفيروس بتسارع أكبر من الشهور الماضية.

وغداً الأربعاء، يعقد التحالف اجتماعه بينما تسود حالة من الضبابية بشأن مستقبل الطلب العالمي على النفط، مع تسارع الإصابات، على الرغم من تسريع عمليات التطعيم.

وعند الساعة (06:15 ت.غ)، صعدت أسعار العقود الآجلة لخام القياس العالمي مزيج برنت تسليم نوفمبر بنسبة 0.11 بالمئة أو 7 سنتات، إلى 71.76 دولارا للبرميل.

بينما تراجعت أسعار العقود الآجلة للخام الأمريكي غرب تكساس الوسيط تسليم أكتوبر ، بنسبة 0.55 بالمئة أو 38 سنتا إلى 68.41 دولارا للبرميل.

قال وزير النفط الكويتي محمد الفارس، إن كل الخيارات بشأن خفض إنتاج النفط، سيتم طرحها ومناقشتها في اجتماع «أوبك+»، الأربعاء، لتبني أفضل وأنسب القرارات بالإجماع لما فيه صالح السوق النفطية.

وأضاف الوزير في تصريحات نقلتها وكالة الأنباء «كونا»، أن الكويت تدعم دائما أي قرار جماعي تتخذه «أوبك+» ويكون بتوافق الجميع.

«أوبك+» أعلنت في يوليو الماضي عن اتفاق تخفيف قيود الإنتاج بمقدار 400 ألف برميل يوميا بداية من أغسطس الجاري، ليستقر الخفض عند 5.4 ملايين برميل يوميا.

وبحسب الاتفاق، سيتم تخفيف قيود الإنتاج بمقدار 400 ألف برميل يوميا، كل شهر وصولا إلى صفر برميل من خفض الإنتاج بحلول سبتمبر 2022.

السعودية تسجل في يونيو أعلى صادرات غير نفطية في تاريخها

قالت هيئة تنمية الصادرات السعودية، إن المملكة سجلت في يونيو الماضي، أعلى قيمة صادرات غير نفطية في تاريخها، وسط جهود تتخذها البلاد لخفض الاعتماد على عائدات النفط في مداخيلها المالية.

وذكرت الهيئة في بيان أوردت وكالة الأنباء السعودية (واس) تفاصيله، أن إجمالي صادرات المملكة غير النفطية، بلغت في يونيو 23.5 مليار ريال (6.26 مليارات دولار).

ويتوزع رقم الصادرات بين 21 مليار ريال (5.6 مليارات دولار) للتصدير، و2.5 مليار ريال (666 مليون دولار) لإعادة التصدير، بينما سجلت الصادرات غير النفطية 16.8 مليار ريال (4.48 مليارات دولار) في يونيو 2020.

كان إجمالي قيمة الصادرات النفطية وغير النفطية في يونيو الماضي، بلغ 84.7 مليار ريال (22.58 مليار دولار)، ما يعني أن الصادرات غير النفطية شكلت 27.7 بالمئة من مجمل الصادرات.

وما يزال النفط الخام مصدر الدخل الرئيس لعائدات الصادرات، بعد 5 سنوات على إطلاق رؤية السعودية 2030، الهادفة إلى خفض الاعتماد على النفط لأقل من 50 بالمئة من مجمل الصادرات.

كانت الصادرات غير النفطية سجلت 16 بالمئة من مجمل الصادرات في 2016.

وتعد الصين أبرز وجهات التصدير في يونيو للسعودية، بقيمة 3 مليارات ريال (800 مليون دولار)، تليها الإمارات 2.8 مليار ريال (746.6 مليون دولار)، ثم بلجيكا بقيمة بلغت 1.3 مليار (346.6 مليون دولار).

والسعودية بلد رئيس منتج للنفط بمتوسط إنتاج يومي 11 مليون برميل في الظروف الطبيعية، كما يأتي كأكبر مصدّر للخام في العالم بمتوسط يومي 7.5 ملايين برميل يوميا.

غموض حول مستقبل حي المال في لندن

تعود الحياة إلى حي «سيتي» المالي في لندن لكن مصحوبة بالآثار التي خلفها الوباء ما يثير تساؤلات جديدة حيال مستقبله. وأدت أزمة كوفيد 19 التي بدأت في بريطانيا في أبريل 2020 إلى فرض تدابير إغلاق على الصعيد الوطني حولت المركز المالي العالمي إلى مدينة أشباح.

وأجبر موظفو حي المال المعروف أيضا باسم «سكوير مايل» على العمل عن بعد فيما تبنى بعضهم مذاك أسلوبا هجينا أو مرنا يقوم على العمل من المنازل وأحيانا من المكاتب. ورفعت بريطانيا كامل تدابير الإغلاق الشهر الماضي بفضل برنامج التطعيم السريع الذي طبقته لكن لا يبدو أن العديد من الموظفين في عجلة من أمرهم للعودة إلى المكاتب في ظل المخاوف المرتبطة بتفشي المتحورة «دلتا».

وقالت خبيرة العقارات المرتبطة بالشركات لدى «ريمت للاستشارات» لورنا لانديلز لفرانس برس «لا يزال هناك تردد لدى العديدين في المخاطرة بالتعرض للفيروس إما في مكان العمل أو في الطريق إليه». وأثّرت العطل المدرسية وسياسة الحكومة لاحتواء كوفيد على عودة الموظفين إلى المكاتب، لكن لم يعد على البريطانيين الذين يخالطون شخصا مصابا عزل أنفسهم في حال كانوا ملقحين بالكامل.

مع ذلك بلغت نسبة إشغال مكاتب وسط لندن 10.3 في المائة فقط من كامل طاقتها الاستيعابية في الأسبوع الذي انتهى 20 أغسطس وفق بيانات جمعتها «ريمت». وقال رئيس «ليغال آند جنرال» للتأمين نايجل ويلسن في مقابلة أجرتها معه «ذي غارديان» «عندما أطل من نافذة مكتبي تبدو الشوارع خالية نوعا ما». وأضاف «ما زلنا في الأيام الأولى (لإعادة فتح الاقتصاد) وأتوقع أن يعود المزيد من الأشخاص في سبتمبر». في المقابل يعتقد رئيس مصرف «ناتويست» والمدير السابق لهيئة الرقابة المالية في لندن هاورد ديفيز بأن «سيتي» تغير للأبد. وقال لـ«بلومبيرج» «انتهت تلك الأيام عندما كان 2500 شخص يدخلون من باب مكتبنا في الساعة 08:30 صباحا ويخرجون عند الساعة 06:00 مساء». ويؤكد «سيبدو المشهد مختلفا كثيرا خلال النهار ولن تتردد على وسط لندن الأعداد التي كنا نراها في السابق الناس يشعرون بالقلق حيال مخاطر التنقل واكتشفوا بأنه يمكنهم القيام بالأمور بطريقة أخرى».

لكن وزير المال البريطاني ريشي سوناك يصر على ضرورة العودة إلى المكاتب، مشيرا إلى أن ذلك يساعد الشباب في مسيرتهم المهنية. لكن المجموعات المصرفية العملاقة مثل «باركليز» وإتش إس بي سي» تراهن على أنماط العمل الهجينة على الأمد البعيد، وهو أمر خفف الحاجة أيضا إلى مساحات مكتبية.

ويخطط 80 في المائة من موظفي حي «سيتي» للعودة إلى مكاتبهم اعتبارا من سبتمبر بحسب استطلاع نشرته مؤخرا شركة «مايكل بيج» للتوظيف. لكن لا يتوقع إلا 25 في المائة العودة إلى أسبوع العمل الكامل من المكاتب بأيامه الـ 5. ويحاول المسؤولون عن حي المال إضفاء طابع إيجابي على التوقعات بالنسبة للمنطقة والتي تطغى عليها الضبابية نتيجة بريكست.

وأفادت رئيسة السياسات لدى «مؤسسة سيتي في لندن» كاثرين ماكغينيس في بيان لفرانس برس «ما زال لدى المكاتب المركزية دورا مهما تقوم به -- سواء من أجل تطوير الموظفين أو معنويات الفريق أو التعاون والإبداع أو فرص إقامة علاقات أو أكثر من ذلك بكثير». وتابعت «العديد من الموظفين أنفسهم يتوقون للعودة إلى المكتب لجزء من الأسبوع على الأقل، وستوفر عودتهم الإقبال الذي يحتاجه قطاعا الضيافة والتجزئة».

وتدير المؤسسة المركز المالي التاريخي الذي يضم أيضا «بنك انكلترا». ويرى استاذ الاقتصاد لدى «كينغز كوليدج لندن» جوناثان بورتس بأن «سيتي» ستحافظ على أهميتها رغم تراجع الإقبال. وقال لفرانس برس «بينما ستتغير أنماط العمل بالتأكيد وقد يعني ذلك بعض التغييرات بأجواء سيتي أعتقد ان لندن ستبقى مركزا ماليا عالميا مهما». وتردد أكثر من نصف مليون شخص على «سيتي» وعملوا فيه قبل الوباء، ما بث الحياة في مقاهيه وحاناته ومطاعمه.

الشركات الأميركية تعتمد إلزامية التلقيح

لم يعد عدد متزايد من الشركات الأميركية يتوانى عن فرض التلقيح على موظّفيه أو حتّى على زبائنه إثر السماح باستخدام لقاح «فايزر» بلا شروط هذا الأسبوع في الولايات المتحدة.

وخرجت شركات كثيرة عن تحفّظها هذا الأسبوع لتعلن فرض إلزامية التلقيح على موظّفيها، بجزء منهم أو بكاملهم، من بينها صيدليات «سي في اس» ومجموعة «شيفرون» النفطية واستوديوهات «ديزني» ومصرف «جولدمان ساكس»، بحسب ما نشرت «الفرنسية».

ومنذ يونيو، يتجرّأ مزيد من الشركات الكبيرة، على غرار مصرف «مورجان ستانلي» ومجموعة «بلاك روك» لإدارة الأصول، على تغيير موقفه، منتقلا من التوصية بالتدبير إلى الإلزام به. وقد حظرت «جوجل» و«فيسبوك» و«أوبر» رسميا الحضور إلى مقرّات العمل على الموظّفين غير الملقّحين بالكامل.

ويبدو أن السبحة تكرّ منذ السماح رسميا الاثنين بالاستخدام غير المشروط للقاح «فايزر/بايونتيك».

وكان عدد كبير من الأشخاص المتحفّظين عن تلقّي اللقاح يتذرعون بوضع لقاحات «فايز» و«موديرنا» و«جونسون أند جونسون» وغيرها التي لم تحظ سوى بإذن استعمال في الحالات الطارئة.

وقال الرئيس الأميركي جو بايدن «قوموا بما فعلته أنا الشهر الماضي واطلبوا من موظّفيكم تلقّي اللقاح تحت طائلة التعرّض لقيود صارمة». وفي أواخر يوليو، خيّر الرئيس الأميركي الموظّفين العموميين الفدراليين بين تلقّي اللقاح أو الخضوع لبروتوكول صحّي صارم يتضمّن فحوصاً منتظمة.

واتّهم بعض روّاد مواقع التواصل الاجتماعي الشركات التي تجرّأت على فرض إلزامية التطعيم بانتهاك الحريات الفردية انتهاكا فادحا في بلد يضعها على رأس قيمه. وقد تقدّم أنتوني ساباتيني، العضو في البرلمان المحلي في فلوريدا، بمشروع قانون لحظر تدبير من هذا القبيل.

لكن ما من سياسي بارز انتقد مباشرة أوساط الأعمال في الولايات المتحدة على قرارها هذا.

وقال الأستاذ المحاضر في أصول التواصل في جامعة ولاية أريزونا مارك هاس إن «عدم انتقاد هذه الشركات مردّه أن السواد الأعظم منها تصرّف بمسؤولية لإدارة الأعمال خلال الوباء».

لكن شركات كثيرة لم تقدم بعد على هذه الخطوة. فمجموعة «أميريكن إيرلاينز» للطيران «تحضّ بشدّة» موظّفيها على تلقّي اللقاح، غير أنها ترفض حتى الساعة إلزامهم ذلك. وتقدّم شركة الخطوط الجوية يوم عطلة إضافياً وخمسين دولارا لمن يخضع للتلقيح.

وأعلنت منافستها «دلتا إيرلاينز» أنها ستفرض رسوما إضافية للتأمين الصحي بقيمة مئتي دولار في الشهر على الموظّفين غير المطعّمين «تعويضا عن الخطر المالي على الشركة الناجم عن قرارهم عدم أخذ اللقاح»، بحسب ما جاء في مذكّرة داخلية للمدير التنفيذي إيد باستين.

ومن بين الشركات الكبرى التي لم تفرض بعد إلزامية التلقيح، «أمازون» و«فيديكس» و«يو بي اس» و«تارغت»، وحتّى «وولمارت» لم تلزم سوى العاملين في مقرّها باللقاح، لا من يعملون في متاجرها أو مستودعاتها.

ويسود إجماع على أن المخاطر القانونية المرتبطة بتدبير ملزم من هذا النوع ضئيلة جدّا، حتى لو كان سيفضي إلى الصرف من العمل.

وفي مايو، أعلنت الوكالة الأميركية الفدرالية التي تسهر على احترام قوانين مكافحة التمييز في مواقع العمل (إي إي أو سي) أن إلزام العمّال بتقديم شهادة تلقيح لا يتعارض مع قانون العمل الأميركي.

وفي منتصف يونيو، ردّت محكمة فدرالية في هيوستن دعوى من العاملين في مستشفى هيوستن الميثودي ضدّ فرض هذا التدبير. وفي أغسطس، رفضت القاضية في المحكمة العليا ايمي كوني باريت رفع ملفّ مماثل إلى المحكمة.

وقال ماك غولدستاين المحامي المتخصص في قانون العمل في مكتب «ريد سميث» إن «تدابير إلزامية التلقيح ممكنة من حيث القانون، إذا ما تضمّنت استثناءات لدواع صحية أو دينية».

وأردف «أنا متأكد من أن شكاوى كثيرة سترفع إلى المحاكم، لكن يبدو أن السلطات القضائية والحكومة لن تتفاعل معها إيجابا. وأنا أشكّ في أن تصل قضية من هذا النوع إلى المحكمة العليا».

الشركات الألمانية ترد طوعاً قرابة مليار يورو من مساعدات كورونا العاجلة

صرحت متحدثة باسم وزارة الاقتصاد الألمانية بأن العديد من الشركات الألمانية ردت طوعا المساعدات العاجلة التي كانت تلقتها من الدولة لمواجهة أزمة كورونا.

وأوضحت المتحدثة أن المكاتب المختصة في الولايات أخطرت وزارة الاقتصاد بتحصيل 322 مليون يورو وأنها تلقت مدفوعات مالية طوعية بقيمة 911 مليون يورو.

ولفتت المتحدثة إلى تنوع الأسباب التي حدت بالشركات إلى إعادة أموال المساعدات « خاصة وأن الشركات كانت توقعت في الفترة التي تقدمت بها لطلب المساعدات أن تكون أزمات السيولة التي ستتعرض لها خلال فترة التمويل البالغة ثلاثة شهور أكبر من الأزمات التي تعرضت لها مؤخرا، وهو ما أعقبه عمليات مراجعات وسداد.

ومن المنتظر أن تطرح الولايات في موعد أقصاه نهاية يونيو المقبل تقاريرها النهائية عن استخدام أموال المساعدات وفقا للأغراض المحددة لها.

وبحسب وزارة الاقتصاد، فإن مسألة سداد مساعدات كورونا العاجلة هي من اختصاص الولايات وحدها، وفقا لـ«الألمانية».

وكانت هذه المساعدات تمثل أول دفعة مساعدات يتم تقديمها إلى الشركات الصغيرة في ربيع 2020 بغرض تأمين الوجود الاقتصادي لهذه الشركات ولأصحاب الأعمال الحرة في ظل أزمة كورونا، ولمساعدتها على تجاوز أزمات السيولة الحادة.

وكان من المحظور على الشركات استخدام هذه الأموال في تغطية النفقات المخصصة للعمالة ولا تكاليف المعيشة الخاصة.

تونس تخشى تعثر مفاوضاتها مع «النقد الدولي»

في ظل عدم التوافق لإعلان رئيس حكومة جديدة، بعد أكثر من شهر، وضمان طمأنة المؤسسات المالية المانحة حول برنامج اقتصادي واجتماعي واضح المعالم، باتت السلطات التونسية تخشى تعثر علاقتها مع صندوق النقد الدولي الذي قدم دعماً مالياً مهماً خلال الفترة الممتدة بين 2016 و2020 قدر بـ2.8 مليار دولار، علاوة على تأثير قراراته على بقية المانحين.

وتعود هذه المخاوف إلى ضبابية العلاقة بين تونس والصندوق بعد توقف المفاوضات التي أطلقتها حكومة هشام المشيشي نهاية شهر مايو الماضي، وتعهدت خلالها بإجراء مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية التي تمس خصوصاً منظومة الدعم وكتلة أجور القطاع العام.

كانت هذه المفاوضات قد تعطلت في مرحلة أولى إثر مطالبة صندوق النقد بمشاركة الأطراف الاجتماعية فيما تقدمه الحكومة من تعهدات غير أنها توقفت بالكامل بعد 25 يوليو الماضي إثر قرار الرئيس التونسي إقالة رئيس الحكومة وتجميد البرلمان، واعتماد التدابير الاستثنائية في إدارة الشأن العام.

كانت كريستلينا جورجيفا المديرة العامة للصندوق، قد أعلنت قبل أيام بدء سريان التوزيع العام لمخصصات حقوق السحب الجديدة، وهو ما سيمكن تونس من نصيب من تلك المخصصات سيكون في حدود 775.8 مليون دولار، وهو ما سيساعد على سد جزء من الثغرة الكبرى التي تعرفها ميزانية تونس خلال السنة المالية الحالية، غير أن هذا المبلغ لن يكون كافياً لتجاوز الأزمة المالية الحادة.

وتحتاج ميزانية الدولة خلال السنة الحالية إلى تعبئة موارد مالية بقيمة 18.5 مليار دينار (6.85 مليار دولار) تتوزع بين اقتراض داخلي في حدود 5.6 مليار دينار، واقتراض خارجي بقيمة لا تقل عن 13 مليار دينار.

ويرى عز الدين سعيدان، الخبير المالي والاقتصادي التونسي، أن تونس في حاجة ملحة لتمويلات لسد الفجوة المالية الكبيرة التي طرأت على ميزانية 2021، خصوصاً بعد الارتفاع الهائل الذي عرفته أسعار النفط في السوق الدولية، وبناء لميزانية على توقعات بعيدة عن الواقع، إذ اعتمدت سعراً مرجعياً لا يزيد على 45 دولاراً للبرميل، وهو سعر لا يمكن مقارنته بالأسعار المتداولة حالياً.

ووفق عدد من خبراء الاقتصاد والمالية، تحوم الشكوك حول العلاقة التي ستربط بين الحكومة والصندوق، خصوصاً فيما يتعلق بموافقته على تمكين تونس من التمويلات الضرورية لتجاوز الأزمة المالية التي تعرفها.

تتمات

ناشدوا «الصحة»

الحكومية قانون مكافأة الصفوف الأمامية جرّد القانون من محتواه وفلسفته التي تهدف لمكافأة من تفانى في عمله أثناء الجائحة. وقال الغريب: لا أحد يقبل استبعاد مستحقين بحجة أنهم غير معينين أو يعملون بأجر مقابل عمل وكذلك نرفض آلية التوقيع على الإقرارات التي أساءت للقانون والمنظر الحضاري للبلاد، مؤكداً أن مشاهد الزحام من قبل البعض للتوقيع على الإقرارات في عدد من الجهات مرفوض ويؤثر في الشكل العام للدولة ويعطل مرافق حيوية ويعطي انطباعات غير صحيحة.

ودعا الغريب مجلس الوزراء إلى استحداث آلية للصرف دون تعقيدات بيروقراطية أو تحميل المستحقين عناء إضافي قائلا القانون موجود والمستحقين محددين وعلى مجلس الوزراء أن يعيد التفكير في إجراءاته تجاه هذه المكافأة وبطريقة تكنولوجية.

من جانبه، قال النائب م.أحمد الحمد: إن ما صدر من وزارة الصحة بخصوص حرمان غير محددي الجنسية من التكريم وحصولهم على حقهم في مكافآت الصفوف الأمامية لا يمكن تبريره بأي صورة، مؤكداً أن المبرر الواهي الذي قدمته الوزارة بحصر المكافآت والتكريم على الموظفين واستثناء المتعاقدين ليس مقبولاً بالمرة ويجب أن لا يمر.

وأضاف النائب الحمد، أن غير محددي الجنسية قاموا بجهود جبارة في مواجهة فيروس كورونا ووقفوا صفاً واحداً مع أهلهم في الكويت بما يذكر الجميع بمواقفهم النبيلة والأصيلة أثناء فترة الغزو العراقي على الكويت، مشدداً على أن ما حدث ويحدث من تمييز في حق غير محددي الجنسية ينعكس بشكل سلبي كبير على المستوى الوطني والاجتماعي والسياسي والإنساني.

وأكد الحمد أنه سيقوم بكل ما يمكن وكل ما يلزم لتصحيح هذا الوضع الخاطئ والمسيء للكويت وجميع الكويتيين، مبيناً أنه سيقوم بمقابلة كل المسؤولين عن ملف مكافآت الصفوف الأمامية من وزير الصحة ووزير المالية وغيرهما حتى يعود الحق لأصحابه، مشدداً أيضاً على أن غير محددي الجنسية لم يقوموا بما قاموا به انتظارا لمكافأة أو تكريم ولكن تكريمهم ومكافأتهم يعتبر من أقل الواجب تجاه من ضحى بدمه ووقته وصحته دفاعا عن الكويت وأهلها.

حسن جوهر

يشغلون مناصب ليس لها التصاق قريب أو جوهري في عالم الاستثمار وتنمية الثروات والتخطيط المالي الإستراتيجي للصناديق السيادية في مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار، مثل وزير الكهرباء والماء ومحافظ بنك الكويت المركزي ووكيل وزارة المالية، ممن يفترض تفرغهم الكامل لمهامهم التنفيذية، في حين تنحصر مسؤولية مجلس إدارة الهيئة، إضافة إلى مهام أخرى، في الدور الريادي لرسم السياسة الاستثمارية للصندوق السيادي ووضع مؤشرات قياس الأداء بشكل احترافي للحكم على أداء الإدارة التنفيذية.

الإمارات

ويكون للهيئة الشخصية الاعتبارية المستقلة وتتمتع بالاستقلال المالي والإداري في ممارسة مهامها وأنشطتها واختصاصاتها، وتهدف إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان وحرياته، وفقاً لأحكام الدستور والقوانين والتشريعات السارية في الدولة والمواثيق والعهود والاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

وتتضمن الاختصاصات والمهام المناطة بالهيئة على سبيل المثال لا الحصر المشاركة مع السلطات والجهات المختصة في وضع خطة عمل وطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في الدولة، واقتراح آلية تنفيذها والعمل على نشر ثقافة حقوق الإنسان وتوعية أفراد المجتمع بها، بما في ذلك عقد الندوات والمؤتمرات وحلقات النقاش المتعلقة بحقوق الإنسان.

وتشمل الاختصاصات أيضاً تقديم المقترحات والتوصيات والمشورة إلى السلطات والجهات المختصة في كل ما من شأنه حماية وتعزيز حقوق الإنسان ومتابعتها، إلى جانب تقديم اقتراحات إلى السلطات المختصة حول مدى ملاءمة التشريعات والقوانين للمواثيق والعهود والاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، والتي تكون الدولة طرفاً فيها ومتابعتها علاوة على رصد أي تجاوزات أو انتهاكات لحق من حقوق الإنسان، والتأكد من صحتها وإبلاغها إلى السلطات المختصة، إضافة إلى المشاركة في المحافل الدولية والإقليمية المعنية بحقوق الإنسان.

ويكون للهيئة مجلس أمناء لا يقل عن 11 عضواً، بمن فيهم الرئيس على أن لا يقل عدد المتفرغين عن نصف الأعضاء، وتحدد بقرار من رئيس الدولة آلية اختيار أعضاء الهيئة، ويراعى في اختيارهم أن يكونوا من الجهات الاستشارية والأكاديمية ومؤسسات المجتمع المدني وذوي الخبرات الفنية والمهنية بصفتهم الشخصية، على أن يؤخذ بعين الاعتبار التمثيل المناسب للمرأة، وتكون مدة عضوية المجلس أربع سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة.